الملخص

تقرير التقدم الحكومي في تحقيق برج جرينفل

ديسمبر 2025

المحتويات

لمحة عامة 2
المقدمة 2
الجدول الزمني للتنفيذ 2
التقرير السنوي لشهر فبراير 3
المستجدات بشأن الإصلاحات الأوسع نطاقا 3
خطة تسريع المعالجات (RAP) 3
نظام المباني الأعلى خطراً 3
إصلاحات الإسكان الاجتماعي 4
الشفافية والرقابة 5
تحديث موجز بشأن التوصيات 5
قطاع البناء 6
الجهة التنظيمية الموحّدة لقطاع البناء 6
تعريف المباني الأعلى خطراً 6
آلية عمل الحكومة 6
مهندسو الحريق 7
رقابة البناء 7
خدمات الإطفاء والإنقاذ 7
كلية الإطفاء والإنقاذ 7
المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) ولواء إطفاء لندن (LFB) 7
الاستجابة والتعافي 8
الأشخاص الأكثر عرضة للخطر 8
خطط الإخلاء الشخصية للطوارئ للمباني السكنية (RPEEPs) 8

لمحة عامة

الموضوع	عدد التوصيات	قيد التنفيذ	تمت
قطاع البناء	28	25	3
خدمات الإطفاء والإنقاذ	13	12	1
الاستجابة والتعافي	14	14	0
الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وتوصيات المرحلة الأولى	6	2	4
المجموع	**61**	**53**	**8**

المقدمة

هذا هو تقرير التقدّم الحكومي الثالث بشأن تحقيق برج جرينفل: توصيات المرحلة الثانية. وقد نُشرت هذه النسخة من تقرير التقدّم بالتزامن مع النشرة والمشاورات الخاصة بالجهة التنظيمية الموحّدة (Single Construction Regulator) لقطاع البناء، ووثيقة البيان المرجعي المعتمد لهندسة السلامة من الحرائق ووثيقة الخطوات التالية، وكذلك نتائج مراجعة هيئة تنظيم سلامة المباني لتعريف المباني الأعلى خطراً.

وقد قبلت الحكومة جميع نتائج التحقيق، وتتخذ إجراءات بشأن جميع التوصيات الثماني والخمسين (58) لبناء نظامٍ رقابيٍّ أشدَّ متانةً وأعلى موثوقية، بما يضمن توفير مساكن آمنةٍ وذات جودة للجميع.

منذ صدور تقرير التقدّم في سبتمبر، أتممنا خمس توصيات أُخرى. التوصيات 2 و 17 و 25 المتصلة بقطاع البناء، والتوصية 39 المتصلة بخدمات الإطفاء والإنقاذ، والتوصية 58 المتصلة بالأشخاص الأكثر عرضة للخطر.

الجدول الزمني للتنفيذ

ما زلنا على المسار الصحيح لإنجاز جميع التوصيات خلال أربع سنوات. ووفقًا لما سبق بيانه، نتوقع أن يستغرق ذلك هذا القدر من الوقت لأن بعض التوصيات لا يمكن تنفيذها دون إقرار تشريعات جديدة.

إنَّ الجدول الزمني للتنفيذ الذي قدمناه في سبتمبر يحدّد معالمنا الرئيسة لكل توصية، وتاريخ الإنجاز المتوقع لها. وسنواصل تحديث هذا الجدول كل ثلاثة أشهر (ربع سنويًا) ليمثل المعالم الجديدة أو أي تغييرات تطرأ على الجداول الزمنية للتنفيذ.

ونواصل العمل على إحراز التقدّم في جميع التوصيات بالوتيرة المناسبة وتقليل التأخير إلى أدنى حد، ولدينا إجراءاتٌ متينة لمتابعة هذا العمل ورصده. وإذا اقتضت الحاجة في أي وقت إلى تعديل الجداول الزمنية لتنفيذ توصيات بعينها، فسنبين ذلك بوضوح في الجدول الزمني للتنفيذ، وسنكون شفافين بشأن سبب التأخير وما يترتب عليه من أثر.

التقرير السنوي لشهر فبراير

في ردّنا الصادر في فبراير 2025 على تقرير المرحلة الثانية لتحقيق برج جرينفل، التزمنا بتقديم تقريرٍ سنوي إلى البرلمان. ويأتي ذلك في إطار التزامنا المستمر بالشفافية، بما يضمن أن يظلّ تقدّمنا مُتاحًا للتدقيق والرقابة.

وسيُنشر أول تقرير سنوي لنا في فبراير 2026. ونتوقع أن يشمل ذلك بيانًا شفهيًا وبيانًا مكتوبًا إلى البرلمان، وكلاهما سيكون متاحًا هنا على صفحة GOV.UK هذه.

وسنبني على ردّنا على التحقيق، بتقديم نظرةٍ أشمل على ما تعهّدنا بإنجازه، وما أُحرز حتى الآن من تقدّم، وخططنا للعام المقبل، ومسؤوليتنا في إحداث تغييرٍ دائم ومُستدام.

عقب نشر التقرير السنوي، سنواصل تقاريرنا ربع السنوية وفق الجدول المقرر في مايو وسبتمبر وديسمبر، قبل أن نرفع تقريرًا إلى البرلمان مرةً أخرى في عام 2027.

المستجدات بشأن الإصلاحات الأوسع نطاقا

خطة تسريع المعالجات (RAP)

اعتبارًا من أكتوبر 2025، تُتابع الوزارة 5,570 مبنًى سكنيًا يبلغ ارتفاعه 11 مترًا فأكثر، وقد جرى تحديده بوصفه يشتمل على تغليف خارجي غير آمن. ويمثل ذلك تقديرًا بنحو 65% إلى 97% من إجمالي المباني التي يبلغ ارتفاعها 11 مترًا فأكثر والمتوقع إدراجها ضمن أعمال المعالجة في إطار برامج المعالجة التابعة لوزارة MHCLG.

ومن بين 5,570 مبنًى جرى تحديدها على أنها تشتمل على تغليف خارجي غير آمن، فإن 2,705 مبانٍ (49%) قد بدأت فيها أعمال المعالجة أو اكتملت، ومن بينها 1,946 مبنًى (35%) استُكملت فيه أعمال المعالجة. ويشمل ذلك تقدّم أعمال المعالجة في المباني المرتفعة (أكثر من 18 مترًا) والمباني متوسطة الارتفاع (من 11 إلى 18 مترًا) من حيث الارتفاع.

وقد نُشر أحدث إصدارٍ شهري لبيانات معالجة سلامة المباني بتاريخ 20 نوفمبر 2025.

نظام المباني الأعلى خطراً

منذ إدخال نظام المباني الأعلى خطراً (HRB) وإنشاء هيئة تنظيم سلامة المباني (BSR)، بدأنا الانتقال نحو ترسيخ ثقافةٍ أفضل لسلامة المباني والامتثال للمتطلبات.

غير أننا نُقرّ بأن تطبيق هذا النظام قد أسفر عن بعض الآثار غير المقصودة، ولا سيما التحديات التي يواجهها مقدِّمو الطلبات في الحصول على موافقة سريعة من هيئة تنظيم سلامة المباني (BSR) على أنواعٍ روتينية لكنها ضرورية من أعمال البناء في المباني الأعلى خطراً القائمة.

وبوجهٍ خاص، تبيّن لنا أن بعض المتطلبات الإجرائية الأكثر شمولًا ضمن عملية رقابة البناء الخاصة بالمباني الأعلى خطراً قد تفرض أعباءً غير متناسبة من حيث الوقت والتكلفة، بما يعيق القدرة على إنجاز بعض أنواع الأعمال بسرعة في هذه المباني. وهذا يؤدي، في بعض الحالات، إلى تأخيرات مطوّلة في تنفيذ الأعمال الأساسية وغيرها من الأعمال الحرجة للسلامة، بما قد يعرّض سلامة ورفاه المقيمين ومستخدمي المباني في المباني الأعلى خطراً لخطر المساس بها.

ثَمَّةَ حاجةٌ مُلحّة إلى اتخاذ إجراءات تضمن أن يكون هذا النظام متناسبًا، مع الاستمرار في صون المعايير الأساسية لسلامة المباني وجودتها.

ولهذا السبب، سنُجري مشاورةً في العام الجديد لاستطلاع الآراء بشأن مقترحاتنا (بما في ذلك آراء السكان والقطاع)، بهدف تحسين تناسب إجراءات رقابة البناء لأنواعٍ معيّنة من أعمال البناء في المباني القائمة الواقعة ضمن نطاق نظام المباني الأعلى خطراً.

ستستطلع المشاورة الآراء بشأن مقترحاتٍ تهدف إلى تبسيط المتطلبات الإجرائية لرقابة البناء بالنسبة للأنواع الآتية من أعمال البناء في المباني الأعلى خطراً القائمة: حفر ثقوب في الجدران الداخلية لتمرير كابلات الألياف الضوئية. أعمال تتعلق بأبراج/ هوائيات الاتصالات المتنقلة. أعمال تخص مجموعات الأبواب المقاومة للحريق القائمة. وتمتد المقترحات الخاصة بكابلات الألياف الضوئية لتشمل المباني غير المصنّفة ضمن المباني الأعلى خطراً. وفيما يخص كابلات الألياف الضوئية، فإن المقترحات تشمل أيضًا إجراءات رقابة البناء للمباني القائمة الخارجة عن نطاق نظام المباني الأعلى خطراً. وسنستطلع كذلك الآراء بشأن مدى قابلية إنشاء أنظمة اعتمادٍ ذاتي لهذه الأعمال على المدى الطويل.

وسنُجري أيضًا مشاورةً رسمية مع منظِّم سلامة المباني (BSR) بشأن هذه المقترحات. ومع أننا سنستشير بشأن تبسيط المتطلبات الإجرائية، فإن القائمين على تنفيذ مثل هذه الأعمال سيظلون مُلزَمين بالوفاء بالمتطلبات الوظيفية (المعايير) الواردة في لوائح البناء.

إصلاحات الإسكان الاجتماعي

في 30 سبتمبر، وجّهنا منظِّم الإسكان الاجتماعي إلى وضع قواعد جديدة بشأن كفاءة العاملين في الإسكان وسلوكهم المهني، وقواعد تتعلق بتبادل المعلومات. وستدخل المعايير الجديدة حيّز النفاذ اعتبارًا من أكتوبر 2026. وسنسعى كذلك إلى توسيع حقوق حرية الحصول على المعلومات لتشمل المستأجرين لدى منظمات إدارة المستأجرين بحلول أبريل 2027.

بدأت المرحلة الأولى من "قانون أواب" (Awaab's Law) في 27 أكتوبر. ويعني ذلك أن المُلّاك مُلزَمون بإصلاح حالات الرطوبة الشديدة والعفن وسائر المشكلات العاجلة الأخرى ضمن مدد زمنية محددة. وخلال عامي 2026 و 2027، ستوسّع الحكومة نطاق اللوائح لتشمل جميع المخاطر المدرجة ضمن نظام تقييم الصحة والسلامة في المساكن، باستثناء الاكتظاظ.

ودخلت لوائح جديدة حيّز النفاذ في 1 نوفمبر، بما يقتضي من المُلاك إجراء فحوص صارمة للسلامة الكهربائية لعقود الإيجار الجديدة كل خمس سنوات. كما يتعين عليهم اختبار أي أجهزة كهربائية يوفّرونها. وستنطبق هذه القواعد على جميع عقود الإيجار اعتبارًا من مايو 2026.

أُغلقت المشاورات العامة بشأن معيار المساكن اللائقة ومعايير الحد الأدنى لكفاءة الطاقة في سبتمبر. ونحن ندرس الردود الواردة قبل تحديد الخطوات التالية.

وأُطلق صندوق ابتكار الإسكان الاجتماعي (Social Housing Innovation Fund) في 27 أكتوبر. وسيقدّم هذا الصندوق دعمًا للمستأجرين، ولجهات الإسكان الاجتماعي المالكة/ المشغّلة، ولغيرها من المنظمات، للمساعدة في تجريب أفكار جديدة تمنح المستأجرين صوتًا أكبر في القرارات التي تمسّ مساكنهم وخدمات مُقدّمي خدمات الإسكان.

وعقب عملية تقديم طلباتٍ مفتوحة، انضمّ أكثر من 130 عضوًا جديدًا إلى لجنة/فريق سكّان الإسكان الاجتماعي الاستشارية لتبادل آرائهم وخبراتهم بما يسهم في صياغة السياسات الجاري إعدادها.

اجتمع الوزراء مع عددٍ من مجموعات المستأجرين لمناقشة أفكارهم بشأن تطوير صوت وطني للمستأجرين بقيادة المستأجرين، وللتصدي للوصمة التي يواجهها بعض السكان.

الشفافية والرقابة

قُبِلت التوصية 25 من حيث المبدأ، وفي يوليو أطلقنا أول لوحات متابعة بعنوان "التحقيقات العامة: التوصيات واستجابة الحكومة"، التي ترصد تنفيذ توصيات تقرير المرحلة الثانية لتحقيق برج جرينفل وتقرير تحقيق الدم الملوّث الصادر في مايو 2024. وستواصل هذه اللوحات التطور لتشمل جميع التحقيقات اعتبارًا من عام 2024 فصاعدًا، مع إدراج تحديثات تنفيذ الحكومة، وتحديثها ربع سنويًا.

تضمّن آخر تحديث، المنشور بتاريخ 14 نوفمبر، مستجدات التقدّم بشأن: تحقيق هجوم مانشستر أرينا، وتحقيق برج جرينفل، وتوصيات الوحدة الأولى (Module 1) من تحقيق كوفيد-19، وتحقيق الدم الملوّث. ويعزّز هذا الالتزام بالشفافية كلًّا من التدقيق العام وسهولة الوصول إلى المعلومات، اتساقًا مع هذه التوصية. وبناءً على ذلك، تُعدّ هذه التوصية مغلقة وقد تم الوفاء بها بالكامل.

تحديث موجز بشأن التوصيات

يقدّم هذا القسم موجزًا عن العمل الذي أُنجز لتنفيذ التوصيات منذ آخر تقرير تقدّم صدر في سبتمبر 2025. التحديث منظم حسب المواضيع التي استخدمها التحقيق.

يمكنك العثور على تحديثات مفصلة لجميع التوصيات من خلال الروابط التالية:

- قطاع البناء
- خدمات الإطفاء والإنقاذ
- الاستجابة والتعافي
- الأشخاص الأكثر عرضة للخطر

قطاع البناء

الجهة التنظيمية الموحّدة لقطاع البناء

في تقرير التقدّم الصادر في سبتمبر، قدّمنا تحديثًا بشأن إحراز التقدّم في تنفيذ الجهة التنظيمية الموحّدة لقطاع البناء، بدءًا من العمل الرامي إلى دعم النظام الرقابي القائم من خلال تعزيز هيئة تنظيم سلامة المباني (BSR). وفي نوفمبر، قدّمنا لائحة تشريعية من شأنها نقل وظائف سلامة المباني من هيئة الصحة والسلامة المهنية إلى هيئة مُستحدَثة مستقلة على مسافة من الحكومة.

وبالاستناد إلى الإصلاحات التي أُدخلت على منظِّم سلامة المباني (BSR)، نشرنا اليوم (17 ديسمبر 2025) النشرة الخاصة بالجهة التنظيمية الموحّدة لقطاع البناء: وثيقة المشاورات. وقد أكّدت هذه الوثيقة التزام الحكومة بتوصية التحقيق، ووضعت مزيدًا من التفاصيل بشأن كيفية تنفيذنا للجهة التنظيمية الموحّدة لقطاع البناء. كما ترسي الوثيقة طموحنا لتجاوز توصية التحقيق من خلال نهجٍ طويل الأمد وعلى مستوى المنظومة بأسرها لإصلاح النظام الرقابي، وتستشير بشأن مجالات التركيز الرئيسة لتحقيق هذا الطموح.

تعريف المباني الأعلى خطراً

لقد اكتملَت التوصيةُ الخاصةُ بمراجعة تعريف المباني الأعلى خطراً، وتم استيفاؤها بالكامل. وقد نشرت هيئة تنظيم سلامة المباني (BSR) اليوم (17 ديسمبر 2025) نتائجَ مراجعته الأولية بالتزامن مع خططه بشأن المراجعة المستمرة. وخلصت المراجعة الأولية إلى أن التعريف الحالي يعكس على نحوٍ مناسب الأدلةَ المتاحة بشأن المخاطر التي قد يتعرّض لها الأفراد نتيجة انتشار الحريق والانهيار الإنشائي. وبناءً على ذلك، فإن توصية منظِّم سلامة المباني (BSR) هي عدم تغيير نطاق التعريف في الوقت الراهن. وقد جرى النظر في ذلك بعناية، واعتمدته وزارة الإسكان والمجتمعات المحلية والحكم المحلي.

ستجري هيئة تنظيم سلامة المباني (BSR) مراجعةً مستمرة لتعريف المباني الأعلى خطراً. وسيكفل ذلك التقييمَ المنتظم للبيانات والأدلة المتعلقة بالمخاطر الواقعة على الأفراد، لتحديد ما إذا كان ينبغي تعديل قائمة المباني الخاضعة للرقابة التنظيمية المُعزَّزة ضمن نظام المباني الأعلى خطراً بأي وجهٍ من الوجوه.

آلية عمل الحكومة

إن المنظم الوطني لمنتجات البناء في وزارة الأعمال والتجارة يشرف عليه وزير الإسكان والمجتمعات والحكومات المحلية MHCLG، وسنواصل النظر في الدمج في سياق توصيات التقرير الأوسع بشأن الإصلاح المؤسسي.

انتقلت المسؤوليات الوزارية عن جميع الوظائف المرتبطة بشؤون الإطفاء من وزارة الداخلية إلى وزارة الإسكان والمجتمعات المحلية والحكم المحلي (MHCLG) اعتبارًا من 1 أبريل 2025، وانتقل جميع موظفي وزارة الداخلية المعنيين إلى MHCLG في 1 يوليو 2025. وقد تمت الموافقة على نقل الموازنة، غير أن هذه التوصية لا يمكن إغلاقها حتى اكتمال إجراءات الاعتمادات/التقديرات التكميلية في البرلمان. ومن خلال نقل كامل وظائف الإطفاء إلى MHCLG (لا مجرد المسؤولية عن السلامة من الحرائق) تكون الحكومة قد تجاوزت ما أوصى به التحقيق.

مهندسو الحريق

أُنشئت لجنة/ فريق الخبراء الاستشارية لمهندسي السلامة من الحرائق Fire Engineers Advisory Panel في أبريل لتقديم المشورة الخبرية والأكاديمية للحكومة بشأن مهنة هندسة السلامة من الحرائق. ووفقًا للتوصية 17، عملت اللجنة على إعداد بيانٍ مرجعي مُعتمَد يحدّد المهارات والمعارف المتوقعة من مهندس حرائق كفء. وتمثّل هذه الجهود - التي استندت إلى التفاعل مع القطاع - خطوةً رئيسة نحو مهنةٍ أكثر اتساقًا ومساءلةً. ويُعرّف هذا البيان المرجعي دور المهنة ومسؤولياتها والمعايير المتوقعة منها، بما يدعم السلوك المهني الأخلاقي ويسهم في إعادة بناء ثقة الجمهور. كما يبيّن عددًا من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها التنظيمات المستقبلية، ويأتي ضمن نهجٍ منسّق لتنفيذ التوصيات 15 إلى 18.

نشرَت الوزارة اليوم (17 ديسمبر 2025) البيان المرجعي المعتمد بالتزامن مع ورقة "الخطوات التالية". وتعرض هذه الورقة النهجَ المزمع اتّباعه لتنفيذ التوصيات 15 و16 و18، وتوفّر للقطاع قدرًا أوضح من اليقين بشأن موقع هذا البيان ضمن سياق الإصلاح الأوسع، بما في ذلك الخطط الناشئة لتنظيم مهنة هندسة السلامة من الحرائق.

رقابة البناء

تواصل اللجنة المستقلة لرقابة البناء عقد اجتماعاتها بانتظام، وتعمل بنشاط على بلورة توصياتها المقدّمة إلى الحكومة. وقد اتفقت على نشر تقرير نهائي خلال الأشهر المقبلة، على أن تصدر الحكومة ردًا رسميًا في العام الجديد.

خدمات الإطفاء والإنقاذ

كلية الإطفاء والإنقاذ

ما زلنا ملتزمين بإجراء مشاورة عامة لجمع الآراء والأدلة بشأن ما ينبغي أن تستهدفه كلية الإطفاء والإنقاذ الجديدة، وما الوظائف التي يتعين أن تؤديها، وكيف يمكن تنفيذها على أفضل وجه. وقد أنشأت وزارة الإسكان والمجتمعات المحلية والحكم المحلي (MHCLG) فريق عملٍ مُؤقّتًا (Task and Finish Group) يضم أصحاب مصلحة رئيسيين في قطاع الإطفاء، لتطوير الأفكار التي ستُدرج ضمن المشاورة. ولأجل إعداد مشاورةٍ تلبي على الوجه الأمثل توقعات تقرير تحقيق جرينفل وتمكّننا من جمع قاعدة أدلةٍ متينة، نخطط لإطلاق هذه المشاورة في العام المقبل.

المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) ولواء إطفاء لندن (LFB)

واصل المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) إحراز التقدّم بما يتسق مع خطة التسليم والعمل المتفق عليها. وقد جرت مراجعة مجموعة من مواد الإرشادات الوطنية ومواد التعلّم، مع اقتراح تعديلات وإضافات تمضي قُدمًا نحو النشر عبر قنوات الحوكمة ذات الصلة. وقد نُشرت أول إرشادات محدَّثة - بشأن معلومات المخاطر الخاصة بالموقع، والمصاعد ومفاتيح المصاعد - في 23 أكتوبر 2025.

كما جرى الاتفاق على موقف NFCC بشأن التدابير اللازمة لضمان وجود إرشادات ومعايير مناسبة لمفاتيح المصاعد، ولتعزيز قدرٍ أكبر من التوحيد القياسي عبر قطاع المصاعد، وتم إبلاغ هيئة تنظيم سلامة المباني (BSR) بذلك. واستمرّ

كذلك التواصل مع Ofwat، بما أتاح لـ NFCC إبراز المشكلات التي تواجه خدمات الإطفاء والإنقاذ (FRSs) فيما يتعلق بإمدادات المياه، والتأثير نحو إحداث تغييرٍ إيجابي.

الاستجابة والتعافي

أحرزت وزارة الإسكان والمجتمعات المحلية والحكم المحلي (MHCLG) تقدمًا قويًا في تعزيز القدرة المحلية على الصمود. وقد تم توفير التمويل لجميع المنتديات الخمسة للمرونة المحلية المشاركة في البرنامج التجريبي، وهي تنفّذ الآن خططها، كما جرى تعيين أول مسؤول رئيسي للمرونة. وقد اجتمعت مجموعة عمل وطنية بانتظام لوضع بروتوكول مراجعة الأقران، واتُّفِق على عناصره الأساسية، ويجري إعداد مسودة ستُستكمَل تنقيحًا واختبارًا بحلول الربيع. وتواصل MHCLG، بالتعاون مع مكتب مجلس الوزراء (CO)، تطوير شراكة استراتيجية قوية مع رابطة الحكم المحلي (LGA)، وجمعية الرؤساء التنفيذيين لسلطات الحكم المحلي (SOLACE)، وأكاديمية المرونة في المملكة المتحدة (UKRA) لتقديم التدريب للسلطات المحلية ودعمها في الإبلاغ عن التدريب المتعلق بالمرونة الذي تم إنجازه. وتواصل MHCLG دعم الجهود الرامية إلى ترسيخ خطة عمل المرونة لحكومة المملكة المتحدة عبر الأنظمة المحلية، وتعزيز التعاون بين الحكومة الوطنية والحكومة المحلية.

الأشخاص الأكثر عرضة للخطر

خطط الإخلاء الشخصية للطوارئ للمباني السكنية (RPEEPs)

سيُفرَض إعداد خطط الإخلاء الشخصي للطوارئ للمباني السكنية (RPEEPs) اعتبارًا من 6 أبريل 2026 بموجب لوائح السلامة من الحرائق الخاصة بخطط الإخلاء السكنية في إنجلترا، التي أُودِعت رسميًا في 4 يوليو 2025. تم نشر إرشادات للأشخاص المسؤولين بشأن تنفيذ هذه اللوائح في 2 ديسمبر 2025.